

## الإتفاقات الدولية حول نهر الفرات البعد التاريخي 1924 - 1995

سحر عبد المجيد مناور المجالي\*

### ملخص

ترتبط الأمة العربية مع تركيا بعلاقات تاريخية وحضارية وعقدية، كما يشترك الطرفان بجوار جغرافي لا يستطيع أي منهما تجاهل دوره في توجيه العلاقات بينهما. وتعتبر الأمة العربية من أفقر الأمم والشعوب مائياً، ومصادر المياه المتوفرة لديها تأتي من خارج حدودها، خاصة ما يتعلق بأهم مصدرين مائيين لها وهما نهر النيل ونهري دجلة والفرات. وبالرغم من الإتفاقيات الدولية حول تقاسم مياه الأنهار الدولية، إلا أن دول المنبع تتدخل، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، وإلى حد كبير، في الحقوق المائية العربية.

إن أزمة المياه التي يعاني منها العرب، خاصة ما يتعلق بحوض نهر الفرات والذي هو موضوع دراستنا هذه، لا يمكن حلها إلا من خلال جهود مشتركة بين كل من العرب والأتراك، تتسم بحسن النية والأيمان بالمنافع المتبادلة، وعن طريق تفعيل الإتفاقيات القانونية الدولية ذات العلاقة، ومن خلال التفاوض من أجل حماية المصالح المشتركة لكلا الطرفين، وبطريقة سلمية تتأى بالمنطقة عن الإستقطاب والحروب والصراعات .

كما يعتبر نهر الفرات نهراً دولياً بمقتضى القانون الدولي، لأن مياهه تتجاوز الإقليم التركي إلى كل من أقليمي سوريا والعراق. وتشارك فيه هذه الدول في الحقوق والواجبات من ناحية قانونية وعرفية دولية. وبالرغم من إصرار تركيا على أن ثمة فرقاً بين النهر الدولي وبين النهر العابر للحدود، إلا أن هذه الحجة ضعيفة وغير مقنعة من الناحية القانونية لدى النظرة الدولية الجديدة، التي لا تعترف بوجود خلاف جوهري حول مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود.

الكلمات الدالة: نهري دجلة والفرات، تركيا، سوريا، العراق، النهر الدولي، القانون الدولي العام.

\* قسم العلوم المالية والإدارية، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية.

تاريخ قبول البحث: 2011/7/10.

تاريخ تقديم البحث: 2011/3/8.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.

## **The International Agreements on the Euphrates River. Historical Dimensions 1924-1995"**

### **Abstract**

The Arab World and Turkey share together historical, cultural, economic and political ties, especially from the Ottoman days. Owing its geo-strategic location, the Arab World is faced with water deficit. Many Arab countries are dependent on water of rivers originating in Turkey. The water crisis can be resolved only through joint cooperative efforts, good intentions and faith in common mutual interests and in accordance with the existing provisions of International legal agreements. In order to safeguard the common interests and mutual benefits of both the Arabs and the Turks, mutual negotiations are the best available option. It is in the best interests of the both sides – the Arabs and the Turks – to tackle their water-related issues in a peaceful and amicable manner and not to heed to regional polarization, wars and conflicts.

Euphrates River is an international river under international law because its waters from flow beyond the territory of one country to other countries and waters of the Euphrates River are shared by the countries parties to the rights and duties in terms of customary and international laws. And what Turkey insists upon is that there is a difference between ‘international river’ and ‘cross-border river which is legal in the new international outlook, and there is no fundamental disagreement about the concept of international rivers and trans-boundary rivers.

**Keywords.** Tigirs & Euphrates Rivers, Turkey, Syria & Iraq, International River’, Public International Law, Turkey water projects

## أولاً المقدمة

### 1- أهمية الدراسة.

قال تعالى. "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، صدق الله العظيم، الآية 30، سورة الأنبياء. لقد نشأت الحضارات في الوطن العربي على ضفاف الأنهار وضمن محيط مصادر المياه، مثل حضارة النيل، وحضارة ما بين النهرين، وحضارة سد مأرب. فالأنهار كانت المصدر الرئيس للحضارة والنماء. ونتيجة لدور الإنسان في "تخريب" الطبيعة، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية كعوامل "الحت" والتعرية والجفاف، وتلاشي الكثير من مصادر المياه المتجددة، بدأ التطرف بين الدول والشعوب حول الإستحواذ على مصادر المياه، وتحديدًا إستغلال أحواض الأنهار المشتركة. ونظراً لفقر الوطن العربي مائياً، فإن موضوع المياه يعد من المشكلات المعقدة التي تعاني منها الأمة العربية، وعادة ما تنسم بالطابع السياسي، وتتحول في جانب آخر كموضوع للنزاع، وذلك نتيجة لطبيعة التموضع الجيو - إستراتيجي للوطن العربي.

وللمياه دورا كبير في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية خاص في الإقليم العربي وجواره. حيث ستصبح الدول الغنية بمصادرها المائية هي القوى الإقليمية الفاعلة الجديدة والمؤثرة في السياسة الإقليمية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي ستبحث في التطورات التاريخية للاتفاقات الدولية التي تناولت مختلف جوانب قضية النزاع بين تركيا من جهة وكل من سوريا والعراق حول اقتسام مياه نهر الفرات من جهة أخرى.

### 2- منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي كإطار عام لها، كما تعتمد على المنهج التاريخي - التحليلي الذي يُعني الاستقصاء والتحليل ومقارنة مصادر المعلومات المختلفة، ثم تبني وجهة النظر الواقعية، أو القريبة من الواقع.

### 3- حدود الدراسة.

تتناول هذه الدراسة، الإطار التاريخي للاتفاقات الدولية حول نهر الفرات، مع محاولة تحليل الجوانب التاريخية لبعض الاتفاقات الدولية حول اقتسام مياه الأنهر المشتركة منذ ظهور الدولة التركية الحديثة عام 1924 وحتى عام 1995.

#### 4- هيكلية الدراسة.

##### أولاً - المقدمة

ثانياً - الإتفاقات الدولية وتطبيقاتها على نهر الفرات.

ثالثاً - جغرافية نهر الفرات والمشاريع المقامة عليه.

1. الجغرافيا السياسية لنهر الفرات.

2. المشاريع المائية على نهر الفرات.

3. الأبعاد السياسية للمشاريع المائية التركية وانعكاساتها على كل من سوريا والعراق.

4. النزاع التركي-العربي حول الفرات.

##### رابعاً . البعد التاريخي للإطار القانوني لنهر الفرات

1. نهر الفرات كنهر دولي.

2. المعاهدات التي تشكل الإطار القانوني لاقتسام مياه نهر الفرات.

3. الاتفاقات الثنائية العربية-التركية لتنظيم توزيع مياه نهر الفرات.

4. السياسة التركية حول مسألة مياه نهر الفرات.

##### خامساً -الخاتمة.

##### سادساً -الهوامش

##### ثانياً - الإتفاقات الدولية وتطبيقاتها على نهر الفرات

أرست معاهدة فيينا الموقعة في حزيران 1815 تعريفاً للنهر الدولي على أنه "النهر الصالح للملاحة الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر أو يفصل بين أراضيها"، وهي أول معاهدة شملت أحكاماً عن الأنهار الدولية. وإذا كان هذا التعريف ينطلق من البعد الجغرافي كأساس لتعريف النهر الدولي، فإن له آثار قانونية ونتائج حقوقية أصبحت فيما بعد منطلقاً لحقوق الدول المطلّة على الأنهار المشتركة وواجباتها. فقد أرست هذه الإتفاقية مبداء قانونياً يتمثل في خضوع الأنهار التي تشاطئها أكثر من دولة لقواعد قانونية دولية محددة. وتوسع هذا التعريف، لتشمل المياه الدولية مجرى النهر الرئيسي وروافده والمياه الجوفية المتصلة به. وتحول مفهوم النهر الدولي من خط الى حوض الى شبكة<sup>(1)</sup>.

كما اكدت معاهدات السلام التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى في بعض أحكامها كمعاهدة فرساي (1919 / 6/28) <sup>(2)</sup>. ومعاهدة برشلونة (20 نيسان 1921) التي شارك فيه 42 دولة، وأقرت النظام القانوني للملاحة في الأنهار الدولية، كما مهدت المادة (238) منها على إرساء مبدأ المساواة بين الدول في استخدام المياه الدولية حصراً على أغراض الملاحة السلمية <sup>(3)</sup>. بالإضافة إلى معاهدة جنيف لعام 1923 التي أسست لمفهوم تنمية الطاقة "الهيدروليكية" للدول المشاطئة للأنهار المشتركة. وتكمن أهمية هذه المعاهدات في أنها مهدت الطريق لبداية ظهور القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية، بالرغم من أن الأحكام الموجودة في هذه الإتفاقيات، والمتعلقة بالأنهار الدولية، لا تخص الا الملاحة و لا تلزم الا اطرافها.

وقد تبنت "لجنة القانون الدولي" عام 1961 في "سالزبورغ" قراراً، جاء في مقدمته. "أن اللجنة تعتبر المصادر المائية مسألة ذات مصلحة عامة يجب أن يكون استغلالها عن طريق التشاور بين الدول النهرية". كما جاء في المادة الثانية من هذا القرار "ضرورة حماية حقوق الدولة المشاركة في حوض النهر في الاستفادة من مياه النهر الذي يعبر اراضيها". <sup>(4)</sup>

وفي عام 1966 عقدت "جمعية القانون الدولي" في "هلسنكي" مؤتمراً أسفر عن اصدار مجموعة من القواعد حول استخدامات مياه الأنهار الدولية أطلق عليها "قواعد هلسنكي" Helsinki Rules. وأكدت هذه المبادئ على مفهوم جديد في استغلال الأنهار الدولية وهو مفهوم "النصيب العادل والمعقول"، وفصلت مادتها الرابعة ماهية النصيب العادل والمعقول لكل دولة في الاستخدامات المفيدة لمياه النظام المائي الدولي. حيث اعتبرت أن النصيب العادل لا يعني النصيب المتساوي، بل تمثل إحتياجات كل دولة من دول الحوض للمياه على المستويين الاجتماعي والاقتصادي القاعدة التي يتحدد بمقتضاها نصيب كل دولة <sup>(5)</sup>. وقد تلا ذلك البروتوكول الثلاثي. التركي-العراقي-السوري لعام 1980 (إنضمت سوريا إلى هذا الإتفاق عام 1983). وعقدت هذه اللجنة عدت اجتماعات في الفترة ما بين 1993-1990، حددت فيها كمية المياه العادلة والمعقولة التي يحتاجها كل من الدول الثلاث من مياه الأنهار المشتركة، وتم تحديد العديد من القواعد القانونية الدولية التي يجب الإلتزام بها، حيث ضمن هذا البروتوكول إعراف تركيا بالطابع الدولي لنهري الفرات ودجلة <sup>(6)</sup>. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة 1997/5/26 مشروع اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية،

وهي اتفاقية إطارية، بلورت الأعراف الدولية، وجاءت ببعض الاحكام الجديدة في مجال استخدام مياه المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية<sup>(7)</sup>.

نستنتج من ذلك الأثر القانوني للعديد من الإتفاقات الدولية والمتعلقة بنهر الفرات، والتي تشير إلى أنه ليس من حق تركيا الاستئثار وحدها بمياه الفرات، حيث أن هنالك دول أخرى تشترك معها في هذا النهر، ولها حقوق ثابتة فيه أقرتها الإتفاقات الدولية. كذلك ليس من حقها، لاقانونياً ولا عرفياً، أن تمنع أو تؤثر سلباً في تدفق المياه إلى شركائها، وأن تقسيم السدود والمنشآت على نهر الفرات، دون التشاور المسبق مع الدول المعنية. ويجب عليها كذلك أن لا تقدم على تخفيف كميات المياه المتدفقة إلى سوريا أو العراق، أو اتخاذ إجراءات من شأنها أن تلحق الضرر بالدول الأخرى. لأن هذا الأمر يخالف قواعد القانون الدولي التي تضمنتها الاتفاقات الدولية السابقة. بالإضافة إلى وجوب التوصل لإتفاقات بشأن توزيع حصص المياه، ووجوب دفع تعويضات للأطراف المتضررة من قيام منشآت على النهر الدولي دون اتفاق مسبق.

لذلك يمكننا القول بأن الفرات نهر دولي، تتشارك فيه الدول الأطراف في الحقوق والواجبات، وإن الاستعمال التاريخي لهذا النهر وموقعه في القانون الدولي، يثبت دون لبس، مشوعية الحقوق العربية في مياه الفرات وشرعيتها. والقول بخلاف ذلك من شأنه أن يلحق الأذى بالآخرين والضرر بمصالحهم الحياتية. الأمر الذي يتضمن مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي، خاصة وإن هنالك إتفاقات وأعراف شكلت بمجملها الإطار القانوني لاقتسام مياه الفرات.

### ثالثاً - جغرافية نهر الفرات و المشاريع المقامة عليه

#### (1) الجغرافيا السياسية لنهر الفرات

ينبع نهر الفرات، وكما هو واضح في الخارطة رقم (1) المرفقة، من هضبة أرمنييا في الشمال الشرقي من تركيا، ومن جبال طوروس عند ارتفاع 3500 - 3000م فوق مستوى سطح البحر. والمنابع الأساسية لنهر الفرات تتكون من التقاء نهرين هما.

1. فرات صو. وطوله (400) كيلو متر، ويجري في سهل "ارض روم" التركي.

2. مراد صو. وطوله (600) كيلو متر ويجري في هضبة أرمنييا التركي.

ويلتقي النهران في حوض "ملطية" موقع "سد كيبان"، ثم يتدفق النهر المتشكل من التقائهما غرباً محاذياً الحافة الشمالية الشرقية لجبال طوروس، ويرتفع مجرى مياهه حتى (1500) متر فوق سطح البحر، ثم تتحدر هذه المياه من شلالات كثيرة، وتستغل تركيا هذه الميزات الطبوغرافية لتوليد الطاقة الكهربائية. وهذا القسم يمثل الوادي الأعلى من نهر الفرات. ثم يبدأ الوادي الأوسط للنهر حيث يتغير اتجاهه من الجنوب، فيمر في "ببرجيل وجرابلس ومسكنة"، وعند مسكنة يواجه النهر هضبة بادية الشام، فيتحول باتجاه الشرق ماراً في الطبقة والرقعة، ويرفده بعد الرقعة نهر البليخ الذي ينبع من عين العروس، ثم ينحني باتجاه الجنوب الشرقي نحو منخفضي العراق والخليج العربي، فيمر بدير الزور، وبعدها يرفده نهر الخابور المنحدر من هضبة "ماردين وراس العين"، ثم يمر النهر في البوكمال وعانة حتى هيت حيث ينتهي واديه الأوسط.

وبعد هيت يدخل النهر واديه الأدنى، فيمر قرب الرمادي والفالوجة، وتقع على يمين النهر في تلك المنطقة بحيرة الحبانية. ويتفرع نهر الفرات نحو المسيب إلى فرعين هما: فرع الحلة وفرع الهندية، وفي المنطقة بين هيت والناصرية يفقد النهر في فصل الصيف 63% من مياهه، ثم يدخل شط العرب في جدول يسمى جدول كرامة علي.<sup>(8)</sup>

يبلغ طول نهر الفرات من منبعه إلى مصبه 2335 كيلو متراً، منها 442 كيلو متراً في الأراضي التركية، و 680 كيلو متراً في الأراضي السورية و 1213 كيلو متراً في الأراضي العراقية، وتبلغ مساحة حوض الفرات 444 ألف كيلو متر مربع، منها 38% داخل الأراضي التركية و 27% داخل الأراضي السورية و 35% داخل الأراضي العراقية.<sup>(9)</sup>

أما فيما يتعلق بدفق المياه في هذا النهر، فيختلف نهر الفرات في دفته على مدار السنة، حيث ان للنهر ثلاث فترات دفق مختلفة على مدار السنة وهي كالتالي.

1. فترة الدفق المنخفض، وتستمر من شهر تموز /يوليو و حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر، وينخفض فيها دفق النهر بسبب حرارة الصيف.
2. فترة الدفق المعدلي، وتستمر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ولغاية شهر شباط/فبراير، ويرتفع فيها دفق النهر بشكل نسبي مع تساقط الأمطار.

3. فترة الدفق العالي، وهي من شهر آذار /مارس حتى شهر حزيران /يوليو، وتمتاز بالارتفاع الشديد لمنسوب مياه النهر لدرجة قد تصل للفيضان بسبب ذوبان الثلوج في جبال في طوروس تركيا.

و يشار الى أن 88% من دفق نهر الفرات يأتي من تركيا، فيما تقدم الروافد في سورية 12% من دفق الفرات الكلي، مع الاشارة الى انه حتى الروافد السورية تتبع فعليا من جبال طوروس في تركيا<sup>(10)</sup>.

### خارطة رقم (1)

#### حوض نهر الفرات ومجراه





## (2) المشاريع المائية على نهر الفرات

### خارطة رقم (2)

السدود العراقية والسورية والتركية المقامة على نهر الفرات



تعاني اغلب مناطق الوطن العربي من ندرة المياه وشحها، ويعود ذلك إلى وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية. ونتيجة للنمو المضطرد لعدد السكان في الوطن العربي، أخذت مشكلة ندرة المياه تنذر بنتائج سلبية على الإنسان العربي، إذ يترافق ذلك النمو وبشكل طبيعي، بترديد معدلات الطلب على المياه سواء للإحتياجات الإنسانية أم الزراعية أم الصناعية. وإذا كانت ندرة المياه وشحها أحد مكونات أزمة المياه في الوطن العربي، فإن هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تساهم في إستمرار هذه المشكلة وتجذرها، ومن أهمها.

1. نوعية المياه. إذ تتحول المياه خلال عملية نقلها من مصادرها الطبيعية، ونتيجة لتدخلات طبيعية وبشرية، إلى مياه غير صالحة للاستخدام.
2. معظم المصادر المائية في الوطن العربي ممثلة بالأنهار الكبيرة كالنيل ودجلة والفرات تتبع من دول غير عربية، وتجري وتصب في الأقطار العربية، مما يجعل لدول المنبع ميزة جيوبوليتيكية- إستراتيجية في مواجهة الأقطار العربية، الأمر الذي يعرض الأمن القومي العربي للعديد من المخاطر، خاصة كل من الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الاقتصادي<sup>(11)</sup>. حيث لمحاولات دول المنبع في إقامة المشاريع المائية العملاقة على هذه الأنهر انعكاساتها السلبية على الأقطار العربية المجاورة، وفي مقدمة تلك المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات، والتي تم تنفيذ العديد منها، فيما تنتظر المشاريع الأخرى لحظة الانطلاق.

#### أ - المشاريع المائية التركية على نهر الفرات

تحاول تركيا جاهدة تخزين الحد الأعلى الممكن من مياه نهر الفرات، متجاوزة بذلك كل الاتفاقات والمعاهدات والأعراف الدولية التي تحدد كيفية تقاسم مياه الأنهار الدولية، ونتيجة للسياسة المائية التركية غير العادلة، انخفض معدل تصريف مياه نهر الفرات عند دخوله الحدود التركية السورية من (23) مليار م<sup>3</sup> سنوياً إلى (19,7) مليار م<sup>3</sup> سنوياً<sup>(12)</sup>.

كما أنه وبموجب بروتوكول عام 1987 الموقع بين سوريا وتركيا، انخفضت الكمية من (19,7) مليار م<sup>3</sup> إلى (15,75) مليار م<sup>3</sup>. في حين تشير المعطيات الواقعية إلى أنه بعد تنفيذ السدود التركية المخطط لها على نهر الفرات لن يزيد معدل تدفق المياه عن (13) مليار م<sup>3</sup><sup>(13)</sup>

### خارطة رقم (3) - خارطة جيو - سياسية لتركيا



[http://lh4.ggpht.com/\\_cwJ0D7A\\_V3I/TT\\_y07\\_xK1I/AAAAAAAAACbo/ZkwVsUp6DaI/s1600-](http://lh4.ggpht.com/_cwJ0D7A_V3I/TT_y07_xK1I/AAAAAAAAACbo/ZkwVsUp6DaI/s1600-)

<h/image%5B14%5D.png>

أما أهم المشاريع المائية التركية على نهر الفرات فهي<sup>(14)</sup>.

1. سد كيبان. وهو أول السدود التركية على نهر الفرات، وتبلغ سعته التخزينية عن (21) مليار متر مكعب. ويهدف هذا المشروع إلى توليد الطاقة الكهربائية، حيث يضم محطة كهربائية بسعة (1400) ميغاواط، وقد تم إنجاز هذا السد عام 1974.

2. سد قرة مايا. وتبلغ طاقته التخزينية (15) مليار متر مكعب (ويولد 7500 ميغاواط من الكهرباء، وقد واكتمل إنشاؤه عام 1986.

3. سد اتاتورك. وهو أكبر السدود التركية، ويعتبر رابع أكبر سد في العالم من حيث الحجم، حيث يحتجز نحو (48,7) مليار م<sup>3</sup> من المياه. ويضم السد ثماني وحدات توربينية قدرتها (3200) ميغاواط من الكهرباء، ويروي نحو (870) ألف هكتار من الأراضي الزراعية، ويبلغ طوله (26,4) كم، وارتفاعه (166) متراً، ويبعد عن الحدود السورية مسافة 60 كيلو متراً، ومساحة بحيرته (817) كم<sup>2</sup>.

وبالإضافة إلى السدود السابقة الذكر، أعدت الحكومة التركية مزيداً من الخطط والدراسات لإقامة العديد من السدود لإستغلال أكبر قدر ممكن من مياه نهري دجلة والفرات، كسد "بيرزك" وسد "كاراكانس"، وهما مشروعان ما زال في طور التنفيذ. وتعتبر هذه المشاريع العملاقة جزءاً من الخطة التركية لإنتاج الطاقة الكهربائية، إضافة لري المحاصيل الزراعية، ومن المتوقع أن ينتهي العمل في هذه المشاريع بحلول عام 2020. ولعل مشروع جنوب شرق الأناضول "الجاب" GAP من أهمها، إذ يعتبر هذا المشروع واحداً من أهم المشاريع التنموية الكبيرة التي تعول عليها تركيا كثيراً في خططها التنموية. ويقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا، ويمتد حتى محاذاة الحدود التركية مع سوريا والعراق. وتعتبر المناطق المشمولة بهذا المشروع واحدة من الأقاليم الجغرافية السبعة في تركيا، إذ يمتد هذا المشروع جنوب سلسلة جبال طوروس. وتقع ضمن مساحته كل من ولايات "غازي عنتاب-ادي يمان اورف-ديار بكر-ماردين-سمرت"، وتبلغ المساحة التي يشغلها المشروع 74 ألف كم<sup>2</sup>، ويتضمن عدة مشاريع رئيسية. سبعة منها ضمن حوض الفرات وستة أخرى في حوض دجلة، ويضم كل مشروع من هذه المشاريع عدداً من المشاريع الفرعية، تشكل السدود الكبيرة منها حجر الزاوية، ويشمل هذا المشروع إنشاء 22 سداً مع 19 محطة كهربائية، من المتوقع أن تقوم بإنتاج طاقة كهربائية تقدر بـ 27

مليار كيلو واط، وارواء مساحة مقدارها 1,641 مليون هكتار، منها 1,075 مليون هكتار على نهر الفرات و 556 ألف هكتار على نهر دجلة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تكلفة هذا المشروع وصلت إلى حدود 9,3 مليار دولار، منها 4 مليارات دولار لمشروع سد اتاتورك وحده. يضاف إلى ذلك تخصيص مبلغ 23 مليار دولار أخرى للتوسع في هذا المشروع.<sup>(15)</sup>

أما عن الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المشروع، فتتمثل بإقامة بنية اقتصادية قوية لتركيا، تساهم في دعم وجودها اقليمياً وتمكينها من لعب دور سياسي مهم فيما يسمى بمنطقة "الشرق الاوسط"، وتوفير المزيد من فرص العمل في ميدان الزراعة والصناعة والخدمات، بالإضافة إلى إحكام سيطرة الدولة التركية على الأكراد في تركيا وإحتواء نزعتهم الانفصالية. حيث تعتبر تركيا هذا المشروع بأنه الحل الاقتصادي للمطالب الإستقلالية الكردية، وتنمية الاقاليم والمناطق الجنوبية الشرقية والغربية، وبالتالي الحد من هجرة سكان شرق تركيا الى المناطق الغربية، الأمر الذي يترتب عليها مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة.

إلا أن هذا المشروع الكبير واجه العديد من الصعوبات، من أهمها.

1. الكلفة المالية الكبيرة والتي تقدر مبدئياً بأكثر من 31 مليار دولار.
2. تحويل تركيا إلى بلد زراعي بدلاً من أن تكون دولة صناعية.
3. توتير العلاقات التركية العربية، وخاصة مع دولتي الجوار العربيتين، سوريا والعراق، اللتان تعتبران أن إقامة هذا المشروع يهدف إلى حجب تركيا للمياه عنهما مما سيترتب عليه آثار سلبية على مصالحهما الحيوية.
4. رفض البنك الدولي تمويل هذا المشروع ما لم يتم التوصل إلى اتفاقية تتعلق باقتسام المياه يوافق عليها جميع الأطراف ذات المصالح المشتركة في مياه نهر الفرات<sup>(16)</sup>.

أما العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرق الأناضول - "الجاب" "GAP" فهي كما يلي.<sup>(17)</sup>

المشروع	المساحة المروية (هكتار)	السعة الانتاجية لتوليد الطاقة الكهربائية GWH/year
مشروع الفرات الأسفل. سد قرقاية.	141535	7354
3-مشروع سد الفرات.		2267
4-مشروع سيروج-يار يكي	_____	107
5-مشروع اديمان كهة		509
6-مشروع اديمان جسكو-اربان	_____	_____
7-مشروع غازى غتاب	334939	_____
	77409	
	71598	
	8167	
أجمالى المشروعات المقامة على نهر الفرات	1,083,458	18,477
8-دجلة كسر الكيزي	126080	260
9-مشروع باتمان	37744	483
10-مشروع باتمان سيلفان	213000	1500
11-مشروع كارزان	60000	315
12-سد اليسو	-----	3028
13-مشروع سزر	121000	940
أجمالى المشروعات المقامة على نهر دجلة	557824	6526
أجمالى عام لمشروع الجاب	1,641,282	25,003

#### خارطة رقم (4)

#### المشاريع المائية التركية على نهر الفرات



[http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/6/6c/Il%C4%B1su\\_dam\\_map.png](http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/6/6c/Il%C4%B1su_dam_map.png)

ب- المشاريع المائية السورية على نهر الفرات. (18)

أقامت سوريا العديد من المشاريع المائية على نهر الفرات، من أهمها.

1. سد الطبقة - "الثورة-الفرات". هذا المشروع يعد من أكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات، يهدف إلى ري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتوليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على فيضان النهر، وقد تم إنجازه عام 1974. وفي عام 1988 تم تعليه منسوبه.
2. سد التنظيمي "البعث". الغرض من هذا المشروع إعادة إطلاق التصاريح المنطلقة من خزان الطبقة وتوليد الطاقة الكهربائية.
3. سد الحسكة الغربي-الشرقي. وقد أنشأ على أحد روافد نهر الخابور، والغرض منه أصلاح الأراضي الزراعية في هذه المنطقة وتطويرها.

#### خارطة رقم (5) المشاريع المائية السورية على نهر الفرات

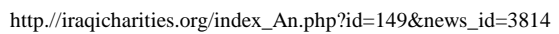


<http://www.google.ca/imgres?imgurl=http://i179.photobucket.com/albums/w>



أقامت العراق العديد من السدود على نهر الفرات من أهمها.

1. سد القادسي، الذي أنجز عام 1986، وذلك بغرض توليد الطاقة الكهربائية.
  2. خزان الحبانية تم إنشاء سدود الرمادي وناظم الورار وقناة الورار النظامية، أنشأ هذا الخزان من أجل الاستفادة من المياه المخزونة من أوقات الفيضان في المنخفض الطبيعي "الحبانية" خلال فصل الشتاء والربيع، وإعادتها إلى نهر الفرات في موسم انخفاض مياه النهر وقت الصيف.
  3. سد الرمادي وناظم الورار. تم إنشاؤهما عام 1951 من أجل تحسين الاستفادة من مياه الفرات، وتنظيم توزيعها إلى القنوات الأروائية الفرعية.
  4. سد الفالوجة. أنجز عام 1986، لرفع منسوب المياه في نهر الفرات، وتنظيم توزيعها إلى القنوات الأروائية المتفرعة من السد.
  5. سد الهندية. يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1913، على نهر الفرات الأوسط، ومن ثم تم تجديده عام 1988.
  6. النواظم القاطعة الكبيرة لتحسين الاستفادة من مياه الفرات، خاصة في أوقات انخفاض مناسيب النهر. خاصة بعد إنشاء لمشاريع التركية على نهر الفرات، والتي كان لها انعكاساتها السلبية على كل من سوريا والعراق.
- لقد سعى العراق جاهداً في الماضي، وبجهود حكمه المختلفة والمتعددة، للاستفادة وبشكل مميز من مياه نهر الفرات، خاصة وإنه المتأثر الأكبر من كافة المشاريع المائية التركية المقامة على كل من نهري دجلة والفرات. وبالتالي حاول تعويض النقص في تدفق المياه إلى أراضيها من خلال بناء السدود والخزانات المائية بالإضافة للبحيرات والجدول الصناعية.



(3) الأبعاد السياسية للمشاريع المائية التركية وانعكاساتها على كل من سوريا والعراق

تمثل المصالح الوطنية - القومية - الوطنية للدول وعملية تحقيقها، وعلى رأسها مصادر المياه، من أهم الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى للدول والشعوب منذ زمن بعيد خاصة بعد عصر النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر الميلادي. وقد أخذ البعد المائي يشكل عاملاً هاماً في المصالح الدولية، حتى وصل في القرن العشرين إلى أن يشكل أبعاداً سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على سياسات الدول والشعوب ومن بينها الأمن القومي العربي، ممثلاً بأمن كل من العراق وسوريا في منطقة حوض الفرات، حتى وصلت أهمية المياه ومصادرها تتقدم على عامل النفط ودوره في حياة الشعوب. وإذا كان عقد السبعينيات من القرن العشرين هو عقد النفط، وعقد الثمانينيات هو عقد الحرب بالإنابة، فإن تسعينيات القرن العشرين وما تلاها قد شكلت بداية الصراع على موارد المياه المحدودة. وهناك عوامل كثيرة لظهور أزمة المياه بشكلها الحالي، بعضها ناتج عن عوامل طبيعية بيئية، متجسدة بتعاقب سنوات الجفاف على منطقة فقيرة بالأصل بمصادر المياه، وبعضها الآخر عوامل اقتصادية تنموية تتمثل في ارتفاع وإزدياد عدد السكان، وبعضها عوامل تتعلق بالموقع الجغرافي وحكمه، الذي جعل من أهم مصادر المياه في الوطن العربي، كنهر الفرات، تتبع من خارج حدود الوطن العربي، وتتحكم في مجراه دول وشعوب غير عربية، وعلاقاتها مع العرب يحكمها الأطماع والتبعية والمصالح الخاصة بها والتي لا تلتقي في معظمها مع المصالح الحيوية العربية.

ونتيجة لذلك، اخذ الحديث عن حرب المياه في التصاعد، إرتبط ذلك بظهور أبعاد سياسية لأزمة المياه التي يعاني منها العرب، خاصة ما نتج عن الصراع العربي - الصهيوني وتحالفات "إسرائيل" المستمرة مع دول المنبع لمصادر المياه العربية، خاصة تركيا وإثيوبيا، وذلك من أجل الإستحواذ على مصادر المياه، والتأثير على القرار السياسي العربي، وتهديد العرب بإكسير حياتهم والمتمثل بالمياه. ويمكن إيجاز ذلك بما يلي.

1. استقبال "إسرائيل" لموجة كبيرة من المهاجرين اليهود، وتطلعها للاستيلاء على موارد جديدة للمياه من خارج حدود فلسطين.<sup>(20)</sup>

2. قيام تركيا بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية في منطقة الأناضول، وقطع مياه الفرات التي تزود سوريا والعراق بجزء أساسي من احتياجاتهما المائية، وطرح مشاريع بديلة للتزود بالمياه ضمن شروط محددة تحت اسم "أنابيب السلام".

3. ظهور دور "إسرائيلي" نشط ولافت للنظر في تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2003.

وكنتيجة لذلك دخلت "إسرائيل" أو حاولت الدخول كطرفاً مهماً في الأبعاد السياسية للبعد المائي المشار إليها أعلاه. فهي أولاً، وبالرغم من عدم مشروعية وجودها، فإنها تزاخم كطرف مباشر على مصادر المياه المحدودة في المنطقة، وتستعين بالقوة العسكرية للإستئثار بالنصيب الأكبر منها، كما إن مصالحها ليست بعيدة عن إفرازات المشاريع التركية على نهر الفرات. مما يعني وجود استراتيجية "إسرائيلية" فيما يتعلق بالمياه، تشمل الخطوط العامة للإستخدامات المعهودة والعادية والتوظيف في مجريات الصراع القائم.

فبالرغم من محاولات تركيا المتعددة إقناع الرأي العام العالمي والعربي، بأن مشاريعها المائية على نهر الفرات لن تؤثر على جارتها، سوريا والعراق. إلا أن الرأي العام العربي مدرك لأخطار المشاريع المائية التركية على الأمن المائي العربي، خاصة سوريا والعراق. ولم يستطع المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية التركية "مراد سونجار" في 12 شباط 1990، إقناع العرب بقوله: "... سوف تستفيد سوريا والعراق أيضاً من سد أتاتورك في الأجل البعيد .. وكان السوريون والعراقيون منذ اليوم الأول لمشروعنا لبناء السد، يعلمون ان المياه سوف تحبس لملء خزانة... وفي سنوات الجفاف السابقة سمحنا بتدفق كميات اضافية من المياه الى سوريا والعراق من سدي قره قاي وكيبان، رغم ان العراق وسورية كانا قد اعتراضاً أيضاً على تشييدهما" (21).

إلا أن الحقيقة هي أن نهر الفرات يعتبر أهم مصدر للمياه لكل من سوريا والعراق، فهو عامل هام للطاقة الكهربائية، وبيروى ثلث الأراضي الزراعية السورية، ويعد المصدر الأساسي لزراعة الحبوب والقطن والشمندر السكري، بالإضافة إلى اعتماد محافظات حلب والرقّة ودير الزور على مياهه من أجل توفير مياه الشرب. حيث ليس لسوريا موارد مائية ذاتية غيره، فهي شحيحة مقارنة بالموارد المائية التركية، لذلك فإن المياه المشتركة مع الدول المجاورة لها أهمية كبرى بالنسبة لسوريا، وخصوصاً نهر الفرات، فضلاً عن أن معظم الأحواض الجوفية للينابيع

السورية تقع في الأراضي التركية، لذا فإن أي عملية ضخ منظمة للمياه الجوفية شمال الحدود السورية ستؤدي إلى استنزافها وانخفاض منسوبها، مما قد يؤدي إلى اختفائها بالكامل، وينطبق ذلك على العراق، الذي هو من أكثر المتضررين من المشاريع المائية التركية على نهر الفرات بالرغم من وجود نهر دجلة<sup>(22)</sup>.

وقد أحدث حجز تركيا لمياه الفرات عام 1990 لملء خزان سد اتاتورك آثاراً سلبية بالغة على الإمدادات المائية الحيوية إلى سوريا والعراق، والحق أضراراً بالغة بالمزروعات الموسمية على ضفاف النهر، وهذه الأضرار مرشحة للاستمرار لأن فترة ملء خزان سد اتاتورك لتشغيل الوحدات الثماني لإنتاج الطاقة الكهربائية ستستغرق ما بين 4-5 سنوات، وهذا يعني أن تركيا تحتاج إلى المزيد من المياه، وإذا ما أخذنا بالإعتبار حدوث مواسم مطرية شحيحة، فإن ذلك يعني وقوع أزمات مائية للدول المتشاطئة مع تركيا على نهر الفرات مما يسبب معاناة كبيرة لها وللمواطنيها<sup>(23)</sup>.

وبسبب قطع المياه عام 1990 لحقت خسائر كبيرة بالاقتصاد السوري خصوصاً في مجالات توليد الكهرباء، إذ بقيت "عنفة" واحدة من أصل ثماني "عنفات" لتوليد الطاقة، مما الحق أضراراً كبيرة بصناعة النفط في مصفاة حمص ومعامل النسيج في مختلف أرجاء سوريا<sup>(24)</sup>. وانخفضت تغذية الكهرباء للمدن السورية بما فيها دمشق، واضطر كثير من المزارعين السوريين على ضفاف النهر إلى بيع مواشيهم لعجزهم عن توفير الأعلاف اللازمة لهم، وماتت الأشجار لعدم توافر مياه الري، ونفقت كميات كبيرة من الأسماك.

أما الأضرار المتعلقة بالجانب العراقي، فإن الوضع أسوأ مما هو عليه في الجانب السوري، وذلك لأن العراق يقع في نهاية مجرى النهر، وقد تمثلت الأضرار في إلحاق خسائر جسيمة بخمسة ملايين ونصف المليون من السكان العراقيين الذين يعيشون على ضفاف النهر، وأدى قطع المياه إلى أتلاف محاصيلهم من الأرز والقمح، فضلاً عن نقصان 260 ألف دونم من الأراضي الزراعية العراقية مقابل كل مليار م 3 تنقص من المياه، وإرتفاع نسبة ملوحة المياه في مخزون قناة الثرثار، وتأثر محطة الطاقة الكهربائية في سد القادسية لإنخفاض منسوب المياه، وتأثر المحطات الكهربائية الحرارية الثلاث القائمة على حوض النهر، حيث يعتمد العراق على 40% من حاجته للطاقة الكهربائية مما يولده من حوض الفرات. هذا يعني حدوث أضرار بالغة نتيجة

للمشاريع التركية التي قطعت المياه عن سبعة مراكز من مراكز المحافظات العراقية في حوض الفرات و 25 قضاء و 27 ناحية و 4 آلاف قرية<sup>(25)</sup>.

#### (4) النزاع التركي-العربي حول الفرات

يمكن النزاع القانوني بين العرب والأتراك حول الحقوق المائية في نهر الفرات، بالموقف التركي الذي يدعي "أن نهر الفرات ليس نهراً دولياً تنطبق عليه القواعد الدولية، بل مجرد نهر عابر للحدود". لهذا تعتقد أن لها الحق في ممارسة السيادة المطلقة على مجرى نهر الفرات الذي يجري في أراضيها. وبالتالي ترى بأنها تستطيع أن تقيم عليه ما تشاء من المشاريع المائية، بما يخدم مصالحها، دون مراعاة لمصالح كل من سوريا والعراق وحقوقهما الطبيعية والمشروعة في مياهه. ودون الإكتراث بالضرر الذي لحق بمصالحهما الوطنية بسبب المشاريع الكبيرة التي انشئت في تركيا على الفرات، ودون التنسيق أو التشاور مع هاتين الدولتين العربيتين، سوريا والعراق.

كما تمعن تركيا في إنكارها للحقوق العربية في نهر الفرات، بإدعائها "أن المياه الجارية لا تخضع للتنظيم الدولي، وبالتالي فهي ترفض مبدأ القسمة أو التوزيع العادل لمياه النهر، وتتحدى بالإستخدام الأمثل، بعيداً عن أي إتفاق نهائي بينها وبين كل من سوريا والعراق. بل تدعي بأن ما يصل لهاتين الدولتين من المياه لهاتين الدولتين هو تضحية من طرفها وليس واجباً وحقاً لهما. في حين يتمثل الموقف السوري والعراقي تجاه الوضع القانوني لمياه نهر الفرات بما يلي.

1- التأكيد على أن نهر الفرات نهر دولي وفق قواعد القانون الدولي ومبادئ هلسنكي لعام 1966، وأن العلاقات المائية بين دول حوض نهر الفرات يجب أن تحكم لقواعد القانون الدولي.

2- الالتزام بالمعاهدات التي تتادي بضرورة تقاسم مياه نهر الفرات، وعلى رأسها معاهدة لوزان لعام 1923، والتمسك ببروتوكول عام 1987 والذي يضمن معدلاً أدنى لتدفق نهر الفرات.

3- تحديد الحاجات المائية لكل دولة من دول مجرى حوض الفرات على أساس المشاريع القائمة التي هي قيد التنفيذ ثم المشاريع المخطط لها.<sup>(26)</sup>

وتعود أزمة توزيع مياه نهري دجلة والفرات بين كل من سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة أخرى، إلى ظهور الدولة التركية- الأتاتورية عام 1924. حيث، ونتيجة للموقف التركي المتمرس خلف رفض الحقوق العربية في نهر الفرات، لم يتم التوصل لإتفاقية ملزمة بين الأطراف الثلاثة. كما أدى قيام تركيا بإنشاء العديد من السدود على مجرى النهر إلى إثارة المزيد من الخلافات والصراعات الكامنة، الأمر الذي فرض على تركيا في مرحلة لاحقة للقيام بإجراءات تفاوضية مع كل من سوريا والعراق.

ويمكن اعتبار مشكلة المياه الوجه الآخر لمجموعة الأزمات التي تشهدها علاقات الطرفين، العرب وتركيا، وقد بدأت المشكلة مع أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، عندما شرعت تركيا في تنفيذ مشروعها الضخم لتنمية هضبة الأناضول المعروف باسم مشروع "الجانب". 'GAP'. وتكمن المشكلة في أن تركيا قامت بتنفيذ هذا المشروع دون التشاور مع الدول الأخرى المشاطئة للنهر وهي العراق وسوريا، مما أدى إلى تأثير خطير على منسوب المياه وحصص الدولتين فيه، خاصة، وأن الفرات يشكل وحدة 80% من الموارد المائية السورية و 38% من الموارد المائية العراقية.

وقد تجذر الصراع المائي حول نهر الفرات في أعقاب قيام تركيا بقطع المياه عن كل سوريا والعراق في الفترة من 13 يناير إلى 13 فبراير عام 1990، بهدف ملء سد خزان اتاتورك. بالرغم من قيام تركيا فيما بعد بزيادة التدفق من 500 متر مكعب /ثانية إلى 750 متر مكعب / ثانية، لتعويضهما عن قطع المياه في الفترة المشار إليها. (27)

وفي نهاية تموز 1992، بدأت بوادر أزمة جديدة في حوض دجلة والفرات، بين تركيا وكل من العراق وسوريا، عندما أعلن سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا-آنذاك-أن موارد المياه في دجلة والفرات ملك لتركيا، ولا يحق لكل من سوريا والعراق أن يشاركانها في مواردها المائية لأن تلك مسألة تخص السيادة التركية.

وجاء الرد العربي متسما بالهدوء والحكمة والتعاون المشترك، حيث أكدت سوريا على احترام السيادة التركية على أراضيها وضرورة توزيع مياه دجلة والفرات توزيعاً عادلاً بين الدول المشتركة في حوض النهرين. (28)

ويبدو أن تركيا إعتمدت في إدعائها بالأحقية المطلقة على مياه نهري دجلة والفرات على نظرية القوة "النظرية الإمبريالية"- في العلاقات الدولية، التي تعتمد على موازين القوى. هذه النظرية تؤمن بأن موازين القوى تلعب دوراً أساسياً في ترجمة نظرية المنبع والمصب للأنهار. وهي نظرية لا يتحكم فيها القانون الدولي، بل إعتمدت على أن دول المنبع هي التي تملّي إرادتها على دول المصب، وهي ما أطلق عليها القوة المائية، كما أن "موازين القوى" هي التي تتحكم في إدارة المياه في المنطقة.

وبالنسبة لتركيا، وحسب هذه النظرية، فإنها تجمع بين القوة المائية والقوة العسكرية، مما نتج عنه هيمنتها المطلقة على مياه دجلة والفرات. هذا الأمر ترجمته تركيا بإنشاء مشروع "الجاب GAP" وبناء السدود على نهر الفرات، مما نتج عنه إضرار بمصالح دولتي المصب. سوريا والعراق. والواضح أن هنالك علاقة بين المياه والسياسة، إذ أن معظم قضايا المياه ترجع أساساً إلى خلافات ومنافسات سياسية، لذلك فمسألة المياه في المنطقة تتعدى إستعمال وتنظيم المياه إلى استغلالها كورقة ضغط سياسية من قبل دول ضد أخرى.<sup>(29)</sup>

وقد تبادل الجانبان العربي والتركي المذكرات عبر الطرق الدبلوماسية إبان فترة التسعينيات من القرن العشرين. ففي اللحظة التي يمكن وصف المذكرات العربية فيها بأنها ذات طبيعة قانونية دولية، تذكر تركيا بإلتزاماتها الدولية، تستند المذكرات التركية الجوابية إلى فكرة تفسير المفاهيم الفقهية وفق مصالحها الذاتية. وقد فندت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام 1993 التفسيرات القانونية التركية ورجحت قانونية الحجج العربية وأحققتها.<sup>(30)</sup>

#### رابعاً -البعد التاريخي للإطار القانوني لنهر الفرات

يسود التوتر علاقات الدول المشتركة في حوض نهري دجلة والفرات، وهي تركيا وسوريا والعراق، ويزداد هذا التوتر إلى حد الإنذار بتفجير الأزمات والتلويح باستخدام سلاح المياه. ويسود هذا الوضع الذي يهدد الأمن القومي لهذه الدول منذ 1924، خاصة خلال الخمسة والثلاثين عاما الأخيرة (1965-2000)، وذلك بسبب ما تضطلع به كل دولة من مشروعات ضخمة وطموحة للتنمية كبناء السدود على نهر الفرات للإستخدامات المختلفة، ولتوفير المياه للري وتوليد الطاقة الكهربائية والملاحة. وقد ساعد على تفجير هذه الأزمات عدم وجود إتفاقات



دولية تنظم الإستخدام المشترك لمياه الفرات بعد فشل العديد من المحاولات التي قامت بها اللجنة الثلاثية بين الدول المذكورة والتي شكلت لهذا الغرض سنة 1983.<sup>(31)</sup>

ولإستيضاح الأمر على حقيقته سنلقي الضوء على العديد من المعطيات التي بحثت في دولية نهر الفرات والحكم على وضعه القانوني، ومن أهمها.

### (1) نهر الفرات كنهر دولي

عندما خضعت سوريا للحكم العثماني عام 1516. والعراق عام 1638 أصبح نهر الفرات نهراً وطنياً\*، وذلك لوجوده ضمن الإمبراطورية العثمانية، ثم أصبح نهراً دولياً بإستقلال سوريا والعراق عن هذه الامبراطورية عام 1917.

ففي اعقاب الحرب العالمية الأولى، 1914-1918 وقع الحلفاء مع حكومة السلطان محمد الخامس في استانبول معاهدة "سيفر" 1920 ، بموجبها احتفظت تركيا بأراض عربية واسعة هي. حوض سيحان وجيحان "كيليكيا" ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية "بلاد مرعش وديار بكر".<sup>(32)</sup>

وبموجب اتفاقية انقرة عام 1921 تخلت فرنسا "المنتدبة على سوريا" عن أراض جديدة تشمل "عينتاب وكلس واورفة وماردين وجزيرة ابن عمرو"، وجرى ترسيم الحدود سياسياً إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعي، وهو "مقسم المياه في طوروس"، ولم يكتف الأتراك بهذا التوغل والاندفاع جنوباً، بل طالبوا بمنطقتي الموصل العراقية والإسكندرون السورية، وبسبب الحرص البريطاني على حقول النفط في الموصل وتمسكهم بالشمال العراقي، أجبروا الأتراك على الاعتراف به عراقياً عام 1926. أما لواء الاسكندرون فقد تنازلت عنه فرنسا لتركيا عام 1939، وهو يشكل حوضاً مائياً ضخماً تتوسطه بحيرة العمق، وتنتهي إليه ثلاثة انهار هي عفرين والأسود والعاصي. كما يشكل وسطاً زراعياً خصباً، وتتوافر فيه مقومات طبيعية لبناء المرافق. وكان من نتيجة هذا الاندفاع لخط الحدود باتجاه السهول العليا لمنطقة حلب والجزيرة في كل من سوريا والعراق، أن سيطرت تركيا على أعالي دجلة والفرات الجبلية والهضبية وعلى مجمل أحواض انهار "سيحان وجيحان في كيليكيا"، والمجمع المائي في الاسكندرون. بالإضافة إلى أعالي انهار "قويق والذهب والساجور وبلخ والخابور"، والثلاثة الأخيرة هي من روافد نهر الفرات في سوريا. وعلى الرغم من تثبيت الحدود بالشكل الجيوبوليتيكي الذي فرضته تركيا، إلا

أنها بقيت تطمع فيما بقي من الموارد المائية المنحدرة نحو الأراضي العربية، وقد تمكنت من خلال الإتفاقيات الجائرة التي وقعتها مع دولتي الانتداب، بريطانيا على العراق وفرنسا على سوريا، أن حصلت على أكثر مما تعطيها إياه القوانين الدولية، وتتركز أطماعها حالياً على الشريانيين الحيويين للأمة العربية وهما نهري دجلة والفرات.<sup>(33)</sup>

## (2) المعاهدات التي تشكل الإطار القانوني لاقتسام مياه نهر الفرات

شكلت العديد من المعاهدات الدولية الأرضية الدولية للإطار القانوني لنهر الفرات، من أهم هذه المعاهدات والإتفاقيات الدولية.

1. معاهدات لوزان. لقد وقعت هذه المعاهدة في 24 تموز-يوليو 1923 بين تركيا من جهة ودولتي الانتداب على كل من العراق وسوريا، بريطانيا وفرنسا، من جهة أخرى. حيث أكدت هذه المعاهدة على ما يلي.

- وضع المعايير والأسس والقواعد التي تحفظ على حقوق الدول المائية في الأنهار المشتركة.

- يتم المحافظة على هذه الحقوق بناءً على إتفاقيات ومعاهدات تعقد لهذا الغرض.

- أكدت هذه المعاهدة على وجوب عقد اتفاقيات بين دول حوض الفرات ودجلة لضمان حقوق كافة الأطراف على أن لا تكون متناقضة مع اتفاقيات تم التوقيع عليها.

- أي مشاريع ري أو زراعة أو توليد للطاقة الكهرومائية تقام على نهر الفرات في إحدى هذه الدول، يجب أن لا تؤثر على إنبساب المياه للأطراف الأخرى

وبالتالي فإن هذه المعاهدة وضعت القواعد الأساسية للحفاظ على مصالح وحقوق الدول، على أن يتم كل ذلك بموجب معاهدات وإتفاقيات تفصيلية في هذا المجال. حيث دعت إلى عقد إتفاقيات بين الدول المعنية لضمان المصالح والحقوق المشتركة لكل منها، خاصة في حالة عدم وجود إتفاقيات سابقة مغايرة. مع وجوب إستعمال المياه أو القوة المائية الكهربائية التي تقع مصادرها في أراضي دولة أخرى بمقتضى ما كانت عليه قبل الحرب.<sup>(34)</sup>

2. اتفاق عام 1921 بشأن نهر قويق. حيث حصلت تركيا بموجبه على حق استثمار مياه هذا النهر مناصفة بين منطقة حلب السورية والمنطقة التركية المقابلة، وجرى تأكيد هذا

الاتفاق عام 1926 بموجب معاهدة رسمية أبرمتها تركيا مع فرنسا، ومع ذلك عمدت تركيا في الخمسينيات من القرن العشرين إلى قطع نهر قويق الواصل إلى حلب واستثمرت مياهه بمشاريع زراعية خلافاً للاتفاق المشار إليه أعلاه<sup>(35)</sup>.

3. البروتوكول الثلاثي عام 1980. وقع هذا البروتوكول كل من تركيا والعراق وإنضمت إليه سوريا عام 1983. وينص هذا البروتوكول على ضرورة التوصل إلى تحديد كمية المياه العادلة والمعقولة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة، علماً بأن هذا البروتوكول وقعه العراق ومن ثم سوريا بناءً على طلب تركيا. وعلى الرغم مما تضمنه من إقرار تركي بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات "باعتبارهما نهريين المشتركين بين الدول الثلاث"، إلا أن مواقف تركيا العملية والتصريحات التي يطلقها قادتها تتناقض مع مضمون الإتفاقات السابقة وروح الصداقة وحسن الجوار.<sup>(36)</sup>

إن جميع هذه النصوص القانونية تجبر تركيا على الاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات، كما يدعو تركيا إلى ضرورة إبرام معاهدة لإقتسام مياه هذين النهرين مع كل من العراق وسوريا.

ومن الجدير بالذكر، وكما أسلفنا سابقاً، أن تركيا تنتهج سياسة الأمر الواقع عبر تنفيذ مشاريعها المائية، كمشروع اتاتورك والذي أطلق عليه اسم مشروع تطوير جنوب شرقي الأناضول، أو المعروف باسم "الجاب PAG" حيث أعد هذا المشروع منذ عام 1986، ويتشعب إلى 13 مشروعاً، سبعة منها في حوض الفرات، والستة الباقية في حوض دجلة، وذلك لتطوير المنطقة، كما ستحتاج الحكومة التركية إلى ما يقرب من خمسين عاماً لإكمال المشروع.<sup>(37)</sup> وهناك بعض الدراسات تقول بأن مشروع "الجاب" يتكون من 21 سداً على الفرات، 17 من هذه السدود سوف تزود البلاد بالطاقة الكهرباء وتصل إمكانية الري إلى 1,7 مليون هكتار، كما تبلغ الكلفة الإجمالية لهذا المشروع حوالي 31 بليون دولار.<sup>(38)</sup>

فاستناداً إلى الوقائع التي يظهرها العرض الجغرافي والسياسي لنهر الفرات، وإلى مبادئ القانون الدولي التي تحدد معيار التمييز بين النهر الوطني والنهر الدولي، فإن نهر الفرات هو واحد من الأنهار الدولية، ويخضع للأحكام والمبادئ القانونية التي تنظم إستغلال مياه هذه الأنهار. حيث تشترك في مياهه وحقوق إستغلالها كل الدول والشعوب التي يمر في أراضيها، وهي تركيا والعراق وسوريا.

ومنذ أوائل القرن العشرين ومسألة تقسيم مياه نهر الفرات قائمة بين الدول الثلاث، وما زالت هذه المسألة مختلفاً عليها حتى الآن، ولم يتم تسويتها قانونياً، رغم الاجتماعات الكثيرة التي عقدت بين الأطراف الثلاثة في أوقات متباعدة، وقد زاد من مخاوف سوريا والعراق قيام تركيا عام 1990 بقطع مياه الفرات لأسباب فنية - كما ادعت - وذلك لملء خزان "سد اتاتورك"، حيث خفضت تدفق المياه من 500 إلى 120 متراً مكعباً في الثانية ولمدة شهر ابتداء من 13 كانون الثاني 1990، الأمر الذي الحق أضراراً كبيرة بسوريا والعراق على الصعيد الزراعي وتوليد الكهرباء، مما دفع كل من سوريا والعراق إلى الإحتجاج والمعارضة ومناشدتهما مع بلدان عربية أخرى وجامعة الدول العربية تركيا لتقليص هذه الفترة وضرورة إبرام إتفاقية بين الدول الثلاث بشأن تقسيم مياه الفرات وتنظيم إستغلالها.<sup>(39)</sup>

وقد كان لتقنين ومنع وصول المياه من قبل تركيا أثره السلبي الكبير على العرب، إذ يعد ذلك وسيلة ضغط قابلة للتكرار أو الممارسة مستقبلاً، سواء عندما يتعلق الأمر بالموضوع الكردي أو بمستجدات جديدة ذات طابع إقليمي أو دولي، لاسيما وأن صلة تركيا بالغرب وخاصة مع الولايات المتحدة، خلال العهود التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2003، تشكل مخاوف جدية لدى العرب من أنها قد تستخدم كأداة ضغط تحقيقاً لسياسات ومصالح لا تخدم المصلحتين العربية والتركية.<sup>(40)</sup>

ويرى جلال معوض أن القانون الدولي لا يشتمل على قواعد واضحة ومحددة ينبغي تطبيقها بشأن تنظيم إستغلال الأنهار الدولية في حالة عدم إتفاق الدول النهرية المعنية، إلا أن العرف الدولي كمصدر رئيسي للقانون الدولي يزخر بأحكام مستقرة في هذا الصدد<sup>(41)</sup>.

ويؤكد جلال معوض أن نهري دجلة والفرات نهرا دوليان استناداً إلى القانون الدولي، لأنهما، وأن كانا ينبعان من تركيا، إلا انهما يعبران أراضي دولتين أخريين.<sup>(42)</sup>

### (3) الإتفاقات الثنائية العربية - التركية لتنظيم توزيع مياه نهرالفرات

إن عدداً من الاتفاقات والأعراف الدولية تثبت دولية نهري دجلة والفرات كمجري مياه غير ملاحيين، ومع القول بأن القانون الدولي لا يتضمن قواعد قانونية تنظم مسألة المياه الدولية، إلا أن هنالك عدداً من الإتفاقات والأعراف الدولية تثبت دولية نهر الفرات، فعلى سبيل المثال.<sup>(43)</sup>

- أن توقيع تركيا على معاهدة لوزان عام 1923 يعني اعترافاً رسمياً منها على أن الفرات نهراً دولياً تحكمه مواد القانون الدولي.
- كما أن التزامات تركيا تجاه سوريا في البروتوكول الموقع عام 1987 إعتُرف بالشخصية الدولية للنهر.
- بالإضافة إلى أن تركيا تعترف وفقاً لاتفاقها مع العراق عام 1948 بأهمية المنشآت التي تقام في تركيا بالنسبة إلى العراق، وأن تركيا يجب أن تبني سدوداً بعد الاتفاق مع خبراء عراقيين حول ذلك، وأن يكون كل سد مبني في تركيا موضوع اتفاق مع العراق مهما كانت مساحته وتكاليفه وصيانته وسواء أكان إستخداماته في الري أو توليد الطاقة.
- وبناءً على ذلك فإن سوريا تعتبر أن عدم إجراء تركيا للمشاورات أو التنسيق معها حول السدود على الفرات إنتهاكاً لمبادئ القانون الدولي.
- كما اصدر مجلس جامعة الدول العربية بياناً في أبريل/نيسان 1994 خلال الدورة 99 للجامعة، جاء فيه.
- إن لسوريا والعراق حقاً تاريخية ثابتة لا يمكن إنكارها أو المساس بها في مياه الفرات بموجب قواعد القانون الدولي. وبالرغم من عدم وجود إتفاقية دولية بين الدول الثلاث بشأن تقسيم مياه الفرات وتنظيم إستغلالها، إلا أن تركيا ما زالت ملزمة بموجب الأعراف الدولية بالتفاوض والإتفاق مع البلدين العربيين المشاركين في مياه النهر قبل مواصلة تنفيذ مشروعاتها.
- كما تخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المستقرة، ولقد أجمع الفقه الحديث في القرنين التاسع عشر والعشرين على أن سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية سلطات مقيدة، وأن إستغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام، وضرورة الإتفاق على كافة شؤون الإستغلال التي تتال من حقوق الآخرين. وقد أكدت ذلك جمعية القانون الدولي عام 1958 بمبادئها القانونية. وأن مياه النهر الدولي بالنسبة لفقهاء القانون الدولي العام –ومنهم فاتيل- تعد من المشتركات العامة بين

الدول، وتخضع لمبدأ الملكية المشتركة التي تخضع لأعراف وتقاليد يمكن أن تحقق أعلى مراحل الإلتزام المعترف بها دولياً لتقاسم الموارد المائية.

• تلزم الإتفاقات الثنائية بين العراق وسوريا لتقاسم حصص المياه عام 1990 وإجتماعات عام 1992 و 1993 بين تركيا وسوريا والعراق من أجل الوصول لإتفاق حول توزيع المياه، والمشاورات والمباحثات التي تمت في هذه الإجتماعات والإتصالات المتبادلة عبر فترات مختلفة، وتعتبر دليلاً على دولية النهر.

• وقد ذكرت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في عام 1993 في تقريرها ما يلي.  
"إن استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود في بعض الاتفاقات له نفس الدلالة القانونية لمصطلح المجرى المائي الدولي، ولا يترتب على استعمال هذا التعبير أو ذاك أية آثار قانونية".<sup>(44)</sup>

• ساهمت اتفاقية عام 1997 على موضوع تقاسم المياه الدولية، حيث أكدت على. "أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت في 21 أيار/مايو 1997 اتفاقية دولية جديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. وقد كان من ضمن ملامحها الرئيسية أنها اتفاقية إطارية تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شؤون الملاحة، كما أنها تضع القواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار بوجه عام، ثم تأتي بعد ذلك اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهه فيما بينها، كما وضعت تلك الاتفاقية وأقرت مبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفة والمعقولة لمياه الأنهار الدولية، شريطة عدم التسبب في الضرر الجسيم والالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها وتبادل المعلومات".<sup>(45)</sup>

7. كما تجدر الإشارة إلى أن إضافات قانونية قد تمت في عام 1991 حيث أضيفت 32 مادة خاصة بموضوع المياه الدولية التابعة لمبادئ الأمم المتحدة منها.

ü الإستخدام المتساوي من قبل الدول المستخدمة للأنهار الدولية.

ü استخدام المياه بشرط عدم الإضرار بالدول الأخرى في وادي النهر.

ü تبادل المعلومات حول المياه بين الدول المشتركة في الاستفادة من مياه النهر.

ü حل مشكلات المياه بين الدول عن طريق الحلول السلمية والحوار (46).

وفي نفس السياق، حاولت سوريا الوصول إلى نوع من الإتفاقات الثنائية بينها وبين تركيا لتنظيم توزيع مياه الفرات. فقد أعلن رئيس الوزراء السوري آنذاك محمود الزعبي خلال زيارة قام بها إلى تركيا "أن حكومته مستعدة تماماً للتوقيع على إتفاق للأمن يتعلق بالحدود بين الدولتين، إذا ما قبلت تركيا أن يشمل ذلك الإتفاق مسألة مياه الفرات" (47).

8. في عام 1987 زار "تورغوت اوزال" دمشق، ووقع مع رئيس وزراء سوريا بروتوكولاً ينظم مسائل التعاون الاقتصادي ومنها المياه. وقد نص هذا البروتوكول على. "أنه خلال ملء حوض سد أتاتورك بالمياه وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين البلدان الثلاثة الواقعة على ضفتيه، يتعهد الجانب التركي بأن يوفر معدلاً سنوياً يزيد على خمسمائة متر مكعب من المياه في الثانية عند الحدود التركية -السورية. وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى الخمسمائة متر مكعب في الثانية فإن الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق أثناء الشهر التالي. كما نص على أن الجانبين سوف يعملان مع الجانب العراقي على توزيع مياه نهري الفرات ودجلة في اقصر وقت ممكن، وأن يتم تعجيل عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية، بما يعني أن يصل إلى الحدود التركية- السورية حوالي 6,8 مليار متر مكعب سنوياً بعد أن كان 30 مليار متر مكعب تقريباً (48).

9. ثم يأتي بعد ذلك اتفاق أبريل 1990، حيث وقع كل من العراق وسوريا أول اتفاق بينهما لتوزيع مياه نهر الفرات، بحيث تحصل سوريا على نسبة 42% بينما تكون حصة العراق 58%، وذلك رغم الخلافات الأيديولوجية والسياسية القائمة بينهما (49).

10. وبعد اتفاق أبريل عام 1992، الذي تم خلال زيارة وزير الداخلية التركي لسوريا، انعقد مؤتمر ثلاثي لدول الحوض وذلك في شهر تشرين الأول /أكتوبر 1992، لإزالة الخلاف حول اقتسام المياه، ولكن دون جدوى، بسبب رفض تركيا إعطاء أي التزام بزيادة حصة العراق وسوريا من النهرين (50).

11. في 19-20 كانون ثاني/يناير 1993، وقع رئيسا وزراء البلدين، سوريا وتركيا، بياناً مشتركاً تضمنت فقرة المياه فيه ما يلي. "إلحاقاً بالبروتوكول الموقع بين الحكومتين السورية والتركية عام 1987، ونظراً لقرب امتلاء سد اتاتورك، فقد إتفق الجانبان على التوصل الى حل نهائي يحدد حصص الأطراف من مياه نهر الفرات وذلك قبل قبل نهاية 1993. وتم تكليف وزيري خارجيتي البلدين بمتابعة إنجاز هذا المشروع، لكن الإتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات لم يتحقق حتى الآن.<sup>(51)</sup>

#### (4) السياسة التركية حول مسألة مياه الفرات

لقد طالبت سوريا والعراق بحق السيادة المشتركة على مياه نهري دجلة والفرات، الأمر الذي رفضته تركيا، حيث تعتقد بأنه "بما أن كلا النهرين ينبعان من تركيا فانه لا حاجة -حسب وجهة نظر أنقرة- إلى إتفاق مشاركة للمياه". وبهذا فإن تركيا وحدها التي تملك الحق في تقرير كمية المياه التي يتسلمها جيرانها. وتستند حجة أنقرة هذه إلى حقيقة كون نهري دجلة والفرات لا يدخلان في نطاق "المياه الدولية" بل "المياه العابرة للحدود"، وإدعت الحكومة التركية آنذاك، كسابقاتها، أنه لا توجد قوانين دولية نافذة تحكم المشاكل القانونية الناجمة عن إستخدام منظومة مجرى الفرات -دجلة<sup>(52)</sup>.

وترتكز وجهة نظر تركيا في مسألة مياه الفرات على المبررات التالية.<sup>(53)</sup>

1. إن هذه المياه عابرة للحدود تتبع من الأراضي التركية وبذلك فهي مياه تركية.
2. إن كميات الأمطار والتلوج توفر فائضاً من المياه في نهري دجلة والفرات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، وهي اكبر من حاجة دول حوض النهر.
3. أن 40% من أراضي تركيا الصالحة للزراعة في جنوب شرق الأناضول تعاني بشكل عام شحاً في المياه. ولإحتواء نقمة الأكراد على فقر مناطقهم، ولأسباب إقتصادية وسياسية، بدأت تركيا مشاريعها في جنوب شرق تركيا منذ عام 1983.
4. ترى أنقرة أن دمشق وبغداد قد بالغتا في تقدير الآثار السلبية للمشاريع التركية عليهما، وأن المياه التي ستتدفق في النهر بعد إنجاز المشاريع ستكون كافية لهما، كما أنه يمكن الإستفادة من حجز المياه بدلاً من هدره وضياعه.



5. إن سوريا أقامت مشاريع على نهر الفرات وهي التي خلقت المشكلة للعراق وليس تركيا.
  6. تركيا لا تقبل السيادة المشتركة للبلدان الثلاثة على مياه نهري دجلة والفرات، لأن مياههما في إعتقادها تركية، ولذا فحق السيادة عليهما تركي لأن منابع النهر في الأراضي التركية. ويدحض وجهة النظر التركية هذه الكثيراً من جهات النظر فيما يتعلق بسياساتها تجاه الحقوق العربية في مياه نهر الفرات، من حيث.
  1. إذا كان من حق تركيا أن تقيم مشاريع تنموية في أراضيها كما هو حق للعرب أو لغيرهم، إلا أن ذلك لا يعطيها حقاً لإلحاق الأضرار بحقوق الآخرين.
  2. إن مياه دجلة والفرات من وجهة القانون الدولي العام مياه دولية مشتركة بين أكثر من دولة.
  3. إن المياه الدولية يحكمها القانون الدولي العام والمبادئ التي أقرها مؤتمر "هلسنكي" عام 1966، الذي أشرفت عليه لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة حيث تشير مادته الرابعة والخمسين إلى "ماهية النصيب العادل والمعقول لكل دولة في الإستخدامات المفيدة لمياه النظام المائي الدولي" (54).
  4. ينبغي أن لا تعالج تركيا مشكلاتها على حساب العرب وحقوقهم المشروعة في مياه نهر الفرات.
- ولقد تبادل الجانبان العربي والتركي عدة مذكرات فيما يتعلق بهذا الأمر. إلا أن الرد التركي على المذكرة السورية في 30/12/1995 جاء سلبياً، مدعياً "بأن القانون الدولي الخاص بالأنهار العابرة للحدود غير المخصصة للملاحة (لا يزال قيد التطور) ولم تتم صياغته بشكل كامل، وأن السدود قيد الإنشاء تعود بالفائدة على دول الحوض. وأن مفهوم تركيا لتقسيم المياه يعني قسمة إستخدامات المياه بين بلدان الحوض. كما لم يخرج الرد التركي على المذكرة العراقية في 25/1/1996 عن نفس الإطار، فقد إستخدم ذات المفاهيم الفقهية التي استخدمها مع سوريا.
- إذاً نلاحظ أن تركيا أخذت معايير إنتقائية من القانون الدولي في جملة تفسيراتها القانونية حول الأنهار غير المخصصة للملاحة، وحسب تفسيرها للقانون الدولي فإن النهر العابر للحدود لا يخضع للقانون الدولي وذلك بخلاف ما جاء في تقرير لجنة القانون الدولي لعام 1993 الذي أكد

أنه لا يوجد أي خلاف جوهري حول مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود<sup>(55)</sup>. وبالتالي فإن تركيا لا يمكن أن تعترف بالحقوق المائية العربية في نهري دجلة والفرات ما دام العرب غي موحدين ومنشغلين في صراعات بينية وذاتية، ولا يملكون عنصر القوة والإرادة، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالوحدة العربية الشاملة، والخروج من بوتقة القطرية وإفرازات سايكس - بيكو.

### خامساً - الخاتمة

يرتبط العرب بعلاقات تاريخية وحضارية وعقدية مع تركيا خاصة في العهد التركي الحالي، وبالرغم من أن الأمة العربية تعتبر من أفقر الأمم والشعوب مائياً، إلا أن أزمة المياه لا يمكن حلها إلا من خلال جهود دولية وإقليمية مشتركة، مع توافر حسن النوايا والأيمان بالمصالح المشتركة، وذلك عن طريق تفعيل الإتفاقات القانونية الدولية ذات العلاقة، وبالتفاوض من أجل حماية المصالح المشتركة والمنفعة لكل من العرب والأتراك، كما إنه من الأسلم للطرفين، العرب والأتراك، التعامل مع الحقوق المائية لكل منهما بطريقة سلمية وبما يبعد المنطقة عن الإستقطاب والحروب والصراعات.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن نهر الفرات يعتبر نهراً دولياً بمقتضى القانون الدولي، لأن مياهه تتجاوز إقليم الدولة إلى غيرها من الدول، وتشارك فيه الدول الأطراف في الحقوق والواجبات من ناحية قانونية وعرفية دولية. وإن ما تصر عليه تركيا من أن ثمة فرقاً بين النهر الدولي وبين النهر العابر للحدود بات غير وارد قانونياً لدى النظرة الدولية الجديدة، وذلك لأنه لا يوجد خلاف جوهري حول مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود.

كما نجد بأن إلتزامات تركيا القانونية تجاه كل من سوريا والعراق تؤكد دولية نهر الفرات وخضوعه لمواد القانون الدولي. وتمثل الإتفاقيات الثنائية بين العراق وسوريا إثبات آخر على دوليته. ونستنتج من خلال ما تقدم بأن الحقوق التاريخية والقانونية العربية في مياه النهر ثابتة ولا يمكن التنازل عنها وتكفلها المعاهدات والإتفاقات والأعراف الدولية، وكذلك قواعد القانون الدولي التي يجري تقنينها حالياً فيما يمكن تسميته بالقانون الدولي للمياه، لا سيما بعد توقيع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام 1997<sup>(56)</sup>.

كما قد يبقى موضوع المياه مصدراً للصراع بين الأمة العربية ودول الجوار الجغرافي، ما لم يتم التوصل إلى إتفاقيات مشتركة بهذا الشأن. ولذلك فإن المطلوب هو إتفاقات ثنائية أو جماعية

لدول الحوض للإستفادة من المياه في إطار مبادئ القانون الدولي. لكن ذلك لن يتم في الواقع الراهن للأمم العربية التي تعاني من الضعف نتيجة للفرقة وغياب الإرادة وضياح الدور.

وبالرغم من عدم وجود اتفاقية دولية بين الدول الثلاث بشأن تقسيم مياه الفرات، إلا أن تركيا ملزمة بموجب الأعراف الدولية بالتفاوض والاتفاق مع سوريا والعراق المشاركين في مياه النهر قبل تنفيذ مشروعاتها. كل ذلك يحتم ضرورة ضمان التوزيع العادل والمنصف لمياه الفرات كمجرى دولي للمياه وعدم الأضرار بالدول المطلة عليه.

### الهوامش

1. الكسم، بدر، "القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات"، جنيف، 1990، ص. 13-14.
2. G.F.de Martens, Nouveau Recueil ge'n'eraite's 3<sup>rd</sup> series; Vol.X (Leipzig, Weicher, 1923) p.323  
British and Foreign state papers, Vol.XII (London. H.M. stationary office 1922)
3. "اتفاقية برشلونة لعام 1921 والنظام الاساسي للطرق المائية الصالحة للملاحة ذات الاهمية الدولية، عصبة الامم"، مجموعة المعاهدات، المجلد السابع، ص. 35-82.
- 4- العبدالله، حسن، "الأمن المائي العربي"، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتسويق، بيروت، 1992، ص. 54.
- 5- Western Bruns H. etal., International law and World order West publishing Co., St. Paul , 1980,p 971
- 6- السمان، نبيل ، "حرب المياه من الفرات إلى النيل"، الكاتب، د.م، د.ت ص. 194.
- 7- الأمم المتحدة، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (49)، الملحق رقم (10) 12\5\1997، ص. 1-27
- 8- عبد الخالق، "علي غالب، نهر الفرات. المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيرها على الوارد المائي إلى العراق"، مجلة الباحث العربي، العدد 24 تموز - أيلول 1990، ص8؛ الخيرو، عز الدين علي، "الفرات والقانون الدولي"، عمان، الأردن،

1956، ص 119 و 125؛ المحامي، فؤاد عطا الله، "أحكام الأنهر"، عمان -الأردن، 1965، ص 14-15؛ تقي الدين، نضال، والمصري، عبد العزيز، "السياسة المائية في القطر السوري"، مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الإستراتيجية، تحرير د.محمد عدنان البخيت والياس سلامة، مركز البحوث والدراسات المائية، عمان، 1990، ص 166-167

9- الكيلاني، هيثم، "تركيا والأمن القومي العربي. قضايا الحدود والمياه"، الفكر العسكري، العدد الثاني، الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، 1999، ص 26؛ جي. أ. ألن، وشيلي ملاط، المياه في الشرق الأوسط، ألماحات قانونية وسياسية واقتصادية، ترجمة محمد أسامة القوتلي، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، 1997، ص 244؛

Kilot, Nurit, , Water Resources and conflict in the Middle East, Routledge, London, 1994, p.110.

الخيرو، الفرات والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 117، عبد الخالق، نهر الفرات.

المشاريع الحالية والمستقبلية، مرجع سابق، ص.10.

10- السيد، "محمود وهيب، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات .. أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة"، مجلة المستقبل العربي، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 العدد (231)، السنة الحادية والعشرون، ص.61؛ السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، مرجع سابق، ص 107.

11- كيوان، "مأمون"، "تأثيرات المشاريع المائية التركية على سورية والعراق"، مجلة معلومات دولية، دمشق. مركز المعلومات القومي، 1998 ص 182، نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، مرجع سابق، ص 116.

12- أبو داوود، زهير فرج ، "كلمة الوفد السوري في مؤتمر المائدة المستديرة حول مياه الفرات"، مجلة الباحث العربي، العدد 23 أبريل-يونيو 1990، ص 18 و 19.

13- "الحلقة النقاشية حول قضية حوض الفرات، الباحث العربي، العدد 24 ايلول 1990، ص.34.

14- غيرابي، صفاء، "الحركة دائمة على أرض تركيا"، صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة، 27 تشرين الثاني 1987، ص4؛ السيد، أزمة توزيع مياه نهر دجلة والفرات. أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة، مرجع سابق، ص67؛ الكسم، القواعد القانونية للانتهار الدولية، مرجع سابق، ص116؛ جي أ. ألن، وشبلي ملاط، المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص258،

15- مخيمر، سامر، وحجازي، خالد، "أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة"، عالم المعرفة، العدد (209)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو -أيار 1996، ص112؛ مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دراسات قطرية حول الموارد المائية وإستخداماتها، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والمواثيق، ج1، بيروت -لبنان 1994، ص 196.

Murakami, Masahiro, Managing Water for peace in the Middle East, The UN University, Tokyo, 1995, p.42 , Water Issues between Turkey, Syria and Iraq, , OP.Cit, p.2

16- سري الدين، عايده، "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، ط1، بيروت. دار الآفاق الجديدة، 1997، ص44؛ قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الخارجية التركية، إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، أنقرة تركيا، دت، ص197؛ Kilot, Nurit, OP.Cit. p.131، كيوان، "تأثيرات المشاريع المائية التركية، مرجع سابق، ص، 129.

17- المجذوب، طارق، "التعاون العربي-التركي في مشاريع البنية التحتية. المياه والطاقة الكهربائية"، المستقبل العربي، العدد 188، أكتوبر 1994، ص88؛ المنصور، عبد العزيز شحادة، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 2000، ص—166195؛ هاينز، كرامر، تركيا كقوة إقليمية جديدة في شؤون الأوسط، العدد (55) بيروت، أيلول، 1996، ص29-30؛

Soffer, Arnon, Rivers of Fires. The East, Lanham. Rowman and Littlefield Publishers, Inc, 1999. P. 80 , Kilot, Nurit, OP.Cit. p.131 ؛

Turker,Sevinic,(water Products Capacity in Turkey and the contribution of GAP),Turkish Review,p.55.

18- حجازي ومخير، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص31 و32؛ الكسم، القواعد القانونية للأنهار الدولية، مرجع سابق، ص،116؛ الربيعي، صاحب، "أزمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين المياه والتصحير"، دمشق، دار الحصاد 1999، ص، 133.

19- حجازي ومخير، أزمة المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص32؛ الكسم، القواعد القانونية، مرجع سابق، ص،116؛ الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات، مرجع سابق، ص،133.

20- شلومو موجور، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، "رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام في الشرق الأوسط"، ترجمة وإعداد، أمين اسكندر، مجلة منبر الشرق الأوسط، العدد 114 يوليو 1994، ص134؛ ولمزيد من التفاصيل أنظر، المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص120-114، ص194 وما بعدها؛ Soffer, Rivers of Fires, cit. op., P.80, 114

21- اوتكان، "تجاتي" المذكرة التفصيلية عن عملية بدء تجميع مياه خزان أتاتورك"، الباحث العربي، العدد 23 أبريل/يونيو 1990، ص12؛ المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مرجع سابق، ص186-176 و196-195؛

Soffer, Rivers of Fires, cit. Op., P.79

الربيعي، صاحب، القانون الدولي وأوجه الخلاف والإتفاق حول مياه الشرق، دار الكلمة للطباعة والنشر، دمشق 2001، ص،61.

22- دمشقية، غسان، "أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية" (ط.1)، دمشق. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص31 و32.

23- نفس المرجع، ص34.

24- نفس المرجع، ص33.

25- نفس المرجع، ص37.

26- التميمي، عبد المالك خلف، "المياه العربية. التحدي والاستجابة" ط1، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو (1999)، ص.119،

27- دياب، "احمد، الأزمة التركية-السورية. المحددات والقيود"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة. مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 135، يناير 1999، ص.206؛ نور الدين، محمد، "مشروع جنوب شرق الأناضول. أهداف محلية وأبعاد إقليمية"، شؤون الأوسط، العدد (15)، بيروت، 1993، ص.61؛ الدوري، محمد، "المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي"، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، تشرين الأول 1994، تحرير احمد يوسف احمد، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1994، ص 38.

Water Issues between Turkey, Syria and Iraq, The Ministry of Foreign Affairs, Ankara, 1996, p.2.

28- السيد، "أزمة توزيع مياه دجلة والفرات"، مرجع سابق، ص.71؛ المجذوب، طارق، "لمن مياه دجلة والفرات"، ملف المياه و سلام الشرق الأوسط- المركز العربي للمعلومات- العدد (12)، بيروت، أيلول 1994، ص 77.

29- السلمان، مريم، "النظرة الأمريكية لاستراتيجية المياه في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 133 يوليو 1998، ص.81-85.

30- الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات، مرجع سابق، ص.78.

31- عبد البديع، احمد عباس، "أزمة المياه من النيل إلى الفرات"، مجلة السياسة الدولية، السنة 2، العدد (104) نيسان 1991، ص.147.

32- \* "وهي الأنهار الخاصة بالدول التي تجري مياهها داخل أراضي الدولة الواحدة، ولا تمر في أراضي دولة أخرى أو تتأخم حدود غيرها من الدول، كأنهار انجلترا واسكوتلندا وايرلندا، والسين، واللوار، والكارون بفرنسا، ونهر التيبر بإيطاليا". أبو هيفاء، علي صادق، "القانون الدولي العام، الطبعة الأولى"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص.387-388؛ الخيرو، عز الدين علي، الفرات والقانون الدولي، عمان، الأردن، 1965، ص.13؛ المحامي، فؤاد عطا الله، "أحكام الأنهر"، عمان -

الأردن، 1965، ص 13؛ العزي، خالد، "مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران"، الاتحاد العام لنساء العراق، أمانة الدراسات والبحوث، 1981، ص 51؛ قاسم، "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (174)، السنة 16، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، آب 1993، ص 25؛ مشكلة المياه في الشرق الأوسط، دراسات قطرية حول الموارد المائية وإستخداماتها، مرجع سابق ص 196؛ العدلي، صبحي أحمد زهير، "النهر الدولي. المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2007، ص 22.

33- الخيرو، الفرات والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 236؛ المجذوب، "التعاون العربي-التركي في مشاريع البنية التحتية، مرجع سابق، ص 274؛ السياهي، زكريا، "المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية"، دار طلاس، دمشق، 1994، ص 131.

League of Nations- Treaty series –Vol,(22),p.355-357, Treaty of peace with Turkey and other instruments, signed and Lausanne on July 24, 1923, p.89.

34- الكيلاني، عمر، "المياه السورية بين التهديد التركي والنهب الإسرائيلي"، مجلة الاتحاد، دمشق، 1994، رياض حامد الدباغ، مشكلة المياه في العراق، في، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، تحرير نجيب عيسى نمركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994، ص 243.

35- قاسم، الأطماع بالمياه العربية، مرجع سابق، ص 27؛ السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، مرجع سابق، ص 194.

36- السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات، مرجع سابق، ص 69.

37- Soffer, Arnon, Rivers of Fires. cit op., P. 3. -37

38- معوض، جلال عبد الله، "مياه الفرات والعلاقات العربية التركية"، شؤون عربية، العدد 65، جامعة الدول العربية، نيسان-ابريل 1991، ص 136 و 140؛ Judith Perea, Water Politics, the Middle East Journal (Washington.D.C.. the Middle East Institution, no.76, 39 February 1981) p.p. 48-49 . Ibid,p.48-49

40- معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص 131 .



41- نفس المرجع، ص، 131

42 السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات، مرجع سابق، ص73، 74، 82.

43- الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات، مرجع سابق، ص 46.

44- السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات، مرجع سابق، ص.83

45- التميمي، عبد المالك، "المياه العربية. التحدي والاستجابة"، (ط 1) بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو 1999، ص.44-45

46- دياب، عبد المالك، "الأزمة التركية - السورية. المحددات والقيود"، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، يناير، 1999، ص، 206.

Soffer, Rivers of Fire, cit. op., P. 6. 47

48 - Ibid.

49- السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات، مرجع سابق، ص84

50- نفس المرجع، ص73 و74

51- سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص.52

52- التميمي، المياه العربية. التحدي والاستجابة، مرجع سابق، ص47-45؛ بدر الكسم، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، دمشق، 1991، ص.45-47،

Kilot, Nurit, Water Resources and conflict in the Middle East, Routledge, London, 1994, p.100-101.

53- لمزيد من التفاصيل حول قواعد وقرارات هلسنكي 1966، انظر .

Western Bruns H. et al., International law and World order West publishing Co., St. Paul, 1980, p.971., International law Assosiation. Report of the fifty second conference Helsink ,1966, pp,486-487

54-الربيعي، أزمة حوضي دجلة والفرات، مرجع سابق، ص95-78؛ الربيعي، القانون الدولي وأوجه الخلاف والإتفاق حول مياه الشرق، مرجع سابق، ص131؛ خدام منذر، الأمن المائي السوري، وزارة الثقافة السورية، دمشق -سوريا 2000، ص 100.

55- احمد يوسف القرعي، "الأمن المائي مصريا وعربيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140 أبريل 2000، ص.107.